جامعة 8 ماي 1945 – قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر الدراسات القانونية البيئية LEJE

ينظم:

ندوة محلية حول:
الأمن القانوني
يوم 15 أكتوبر 2024

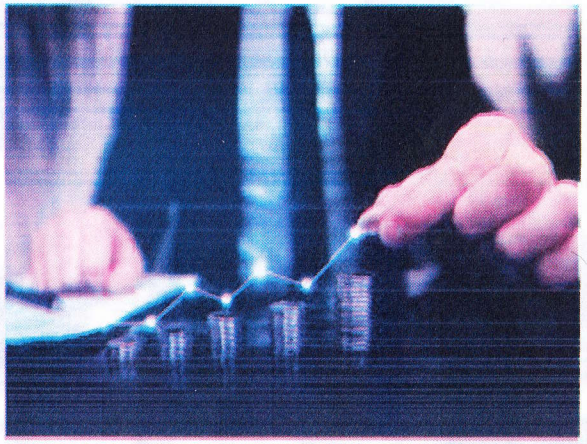

بمجمع هيليوبوليس - قالمة

1 - ديباجة الندوة:

تسعى الدولة وتلتزم بضمان ثبات العلاقات القانونية، واستقرار المراكز القانونية، حتى يشعر الأشخاص بالاطمئنان من خلال وجود القانون الواضح الذي ينظم العلاقات فيما بينهم، بصورة يقينية بعيدة عن الغموض تجعل أفكارهم و تصرفاتهم مرتبة وواضحة ومعروفة العواقب والنتائج، وتحقق فكرة التوقع المشروع، فمن الثابت أن التصرفات والتعديلات القانونية المباغتة تهدم توقعات الأشخاص المشروعة مما يزعزع استقرار الأوضاع القانونية والشعور بالا أمن. ومن هذه الضرورات جاء مبدأ الأمن القانوني كمبدأ عالمي ليؤكد على ضرورة أن يكون القانون واضحا وقابلا للتوقع والتطبيق ويمتاز بالثبات النسبي.

ومع أهمية مبدأ الأمن القانوني إلا أن تحديد مفهومه بشكل جامع مانع أمر ليس باليسير، كونه متعدد المظاهر ويحمل معاني ودلالات واسعة تشمل مناحي متعددة، خاصة مع التطور الهائل في مجالات المعاملات والاتصالات والتكنولوجيا، فضرورة وجود قانون يستوعب هذه المتغيرات والتطورات يحتاج إيجاد صيغ قانونية ملائمة لضبطها مع الحفاظ على المكتسبات الشخصية للأفراد دون المساس بالحقوق والحريات، وهذا ما يطرح الإشكالية الآتية:

-ما المقصود بالأمن القانوني، وكيف يمكن تحقيق الشعور به في ظل منحى تطوري للمعاملات المختلفة، مع الحفاظ على الثوابت القانونية والحفاظ على الحقوق والحريات وتحقيق التنمية المستدامة ؟

2 - أهداف الندوة:

-تحديد مفهوم الأمن القانوني وضبط أسسه؛
-الوقوف على جدلية تحقيق الأمن القانوني في ظل التطورات الهائلة في المعاملات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، وتحقيق التنمية المستدامة؛
-تحيين معارف الباحثين من طلبة وأساتذة بمفهوم الأمن القانوني والإطلاع على أهم الآليات لتجسيد هذا المبدأ لأهميته في تكريس دولة القانون وتحقيق التنمية المستدامة.

3- محاور الندوة:

المحور الأول: مفهوم الأمن القانوني وأسسه
- المقصود بالأمن القانوني
-جودة التشريع وفعاليته
-مبدأ التوقع المشروع والثبات القانوني
-عوائق تحقيق الأمن القانوني.

المحور الثاني: الأمن القانوني والأمن القضائي (علاقة تكامل)
-علاقة الأمن القانوني بالأمن القضائي
-ضمانات المحاكمة العادلة ودور القاضي في تحقيق الشعور بالأمن القانوني (جودة العمل القضائي)
- دور المحكمة الدستورية في تحقيق الاستقرار القانوني وجودة التشريع.

المحور الثالث: الأمن القانوني والتنمية المستدامة
-تفعيل مبدأ الأمن القانوني في مجال الأعمال بصوره المختلفة: (مجال الاستثمار - التحكيم التجاري- الحد من التضخم التشريعي الجنائي في مجال الأعمال).

الرؤساء الشرفيين للندوة:

الأستاذ الدكتور: صالح العقون
رئيس جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
والأستاذة الدكتورة: وداد غزلاني
عميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية
والأستاذة الدكتورة: بوخميس سهيلة
مديرة مخبر الدراسات القانونية البيئية
والأستاذ الدكتور: عصام نجاح
رئيس لجنة التكوين في الدكتوراه

اللجنــة التنظيميــة:

رئيس اللجنة التنظيمية: د/مريم فلكاوي

- د. حسام بوحجر
- د. العربي براغثة
- ط.د. حمودة وحيدة
- ط.د. حجوجة أمل

رئيسة اللجنــة العلميــة للندوة:

د/ حسام بوحجر جامعة 8 ماي 1945 قالمة

أعضاء اللجنــة العلميــة للندوة:

أ.د نجاح عصام	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
أ.د/ مشري راضية	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
أ.د/ مقلاتي مونة	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د/ فلكاوي مريم	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د/ بوحليط يزيد	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د/ بن صالح سارة	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د/ موشارة حنان	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د/ بروك الياس	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د/ عيساوي نبيلة	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د/ نويري سامية	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د/ مقيمي ريمة	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

شـروط المشاركـة:

01- أن ترتبط المداخلة بإشكالية الندوة، وتكون ضمن أحد محاورها الأساسية، وأن تكتب طبقا للأصول العلمية المتعارف عليها، باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، مع إرفاقها بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة الانجليزية (abstract).

02- تكتب المادة العربية بخط Sakkal Majalla حجم الخط 14 للمضمون، 12 للهوامش، أما الفرنسية فبخط Times New Roman، حجم 12 للمضمون، 10 للهوامش.

03- تتراوح صفحات البحث من 10 - 20 صفحة A4.

04- يشترط أن يكون البحث أصيلا، لم يتم نشره من قبل، ولم يسبق أن قدّم في مؤتمرات أو ملتقيات علمية سابقة.

05- تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي.

06- تقبل المداخلات المشتركة الثنائية مع التأكيد على مقتضيات الأمانة العلمية، ولا يقبل تقديم أكثر من مداخلة.

07-ترفض المداخلات التي لا يتطابق مضمونها مع المحاور.

استمارة المشاركـة:

الاسم:.....اللقب: .....
الرتبة العلمية:.....
التخصص:.....
الوظيفة:.....
مجال البحث::.....
المؤسسة:.....
رقم الهاتف (إجباري):.....
البريد الالكتروني (إجباري):.....
رقم المحور:.....
عنوان المداخلة :.....
ملخص المداخلة:.....

مواعيد هامة:

- آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة: 2024/09/20 وفق القالب المرفق بالمطوية.
- تاريخ رد اللجنة العلمية للندوة على قبول المداخلات 2024/10/10.
- تاريخ انعقاد فعاليات الندوة: 2024/10/15.

توجـه المراسلات إلى:

البريد الإلكتروني للندوة:

business.criminal.policy@gmail.com